

المجتمع اليمني :

مكوناته، خصائصه، مشكلاته

المقدمة:

1- المجتمع اليمني : تعريفه وعناصره

يورد المعنيون بدراسة المجتمع الإنساني تعريفات تختلف فيما بينها قليلاً أو كثيراً باختلاف وجهات النظر وزواياها، إلا أن هنالك عناصر أساسية تضمنتها معظم التعريفات، وبالنظر في تعريف مرسر للمجتمع بأنه: (مجموعة من الناس مترابطة وظيفياً تعيش في منطقة جغرافية معينة في وقت معين وتشارك في ثقافة مشتركة وتتنظم في بناء اجتماعي وتبدي إدراكها لوحدها وصفاتها الفريدة ووحدها المميزة كجماعة)¹، نجد أنه قد تضمن الشروط التي أوردتها معجم على الاجتماع باعتبارها ضرورة لنشوء المجتمع (ويجب أن تتوفر في المجتمع الإنساني الشروط التالية أفراد يعيشون معاً فترة، مساحة معينة من الأرض يقيمون عليها، نظم تحدد علاقاتهم الاجتماعية، وشعور جماعي بوحدهم)². وباستقصاء معظم التعريفات يمكننا أن نحدد أهم عناصر المجتمع الإنساني بـ:

1- السكان: ويتكون من مجموعة من أفراد الجنس البشري بنوعيه الذكور والإناث وبمختلف أعمارهم.

2- البيئة الجغرافية: وهي الأقليم الذي يقيم فيه هؤلاء السكان الذين يشكلون مجتمعاً معيناً.

3- الثقافة: ونقصد بالثقافة هنا معناها العام والشامل والذي يعبر عن تايلور بـ (هي ذلك الكل المركب الذي يشمل المعرفة والعقائد والفن والأخلاق والقانون وكل

¹ المدخل إلى تنظيم المجتمع محمد بهجت كشك ص9، المكتب الجامعي الحديث 1984م
² معجم علم الاجتماع برفيسور دينكن ميتشل ترجمة د. إحسان محمد الحسن ص 228 دار الكلية بيروت الطبعة الأولى 1981، وانظر قاموس علم الاجتماع د. محمد عاطف عيش ص 451 الهيئة المصرية العامة للكتاب 1979.

المقدرات والعادات الأخرى التي يكتسبها الإنسان من حيث هو عضو في المجتمع¹

4- الزمن: وهو الإطار الذي ينشأ داخله المجتمع ويستمر في البقاء وتتفاعل العناصر الثلاثة الأولى مع بعضها البعض تأثيراً وتأثراً في إطار العنصر الرابع (الزمن) وتأثيره.

2- علم الاجتماع مجالاته، حدوده، إشكالاته:

يسمى أكثر العلوم اعتناءً بدراسة المجتمع (علم الاجتماع) ورغم أنه يمكن تتبع الجذور والمنابع الأولى لعلم الاجتماع لعصور تاريخية بعيدة ترجع إلى عهود الفلاسفة اليونان والكتب الهندية القديمة²، إلا أن الفصل في اضعاء النظرة العلمية السننية على دراسات المجتمع الإنساني منذ العصور التاريخية البعيدة إنما يرجع للعالم الإسلامي الكبير عبد الرحمن ابن خلدون والذي استعان في ذلك بالحقائق والسنن الواردة في القرآن الكريم³، وهو الأمر الذي استحق به ابن خلدون تسمية (المؤسس * الأول لعلم الاجتماع) أو (علم العمران البشري) كما كان يسميه هو.

وكان أول ما ظهر إصطلاح علم الاجتماع في القرن التاسع عشر في كتابات عالم الاجتماع الفرنسي كومت⁴ ولعلم الاجتماع تداخل من حيث مجال الدراسة بالعلوم الاجتماعية الأخرى⁵، والتي تدرس جوانب متعددة من المجتمع مثل: علم الاقتصاد ، وعلم السياسة، علم التاريخ، وعلم السكان... الخ، وقد تفرغ علم الاجتماع فيما بعد إلى فروع كثيرة⁶ مثل: علم إجتماع التربية، علم إجتماع المعرفة، علم إجتماع القيم، علم اجتماع الدين... الخ، وذلك استجابة لدواعي التخصص والدقة ولتشعب مجالات علم الاجتماع نفسه.

¹ قاموس علم الاجتماع د. محمد عاطف غيث ص 110

² تمهيد في علم الاجتماع بوتومور ص 29

³ المنهج الإسلامي في دراسة المجتمع ص 75

* معجم علم الاجتماع ص 228

⁴ معجم علم الاجتماع ص 228

⁵ المنهج الإسلامي في دراسة المجتمع ص 155

⁶ معجم علم الاجتماع ص 231، قاموس علم الاجتماع ص 453 حتى 464

ومهما يكن التقدم الذي أحرزه علماء الاجتماع إلا أن علم الاجتماع مازال علماً ناشئاً وحديثاً وبينه وبين تعدي مرحلة الطفولة العلمية صعوبات جمة يحاول العلماء تخطيها، ولعل أهم هذه الصعوبات هي الصعوبات المنهجية التي تحول دون دقة منهج الدراسات الاجتماعية والتي ترجع أساساً إلى تنوع احتمالات السلوك الاجتماعي ومقدرة الإنسان على الاختيار الحر فيما بين هذه الاحتمالات، ولا يعني ذلك الشك في إمكان تقدم على الاجتماع بقدر ما يعني ضرورة الاعتراف بحدوده، وضرورة بذل المزيد من الجهود في هذا المجال للاستفادة منه في دراسة المجتمع وتوجيهه، ولعل مما يشجعنا نحن معشر المسلمين على المضي قدماً في الدراسات الاجتماعية إن لنا فيما جاء في القرآن الكريم نت سنن اجتماعية وحقائق نفسية منارات ومعالم يمكن أن تهدينا السبيل والمنهج القويم وتبعدنا عن الزلل وتتكب الطريق العلمي.

3- الحاجة إلى دراسة المجتمع اليمني والصعوبات التي تواجه الدراسة:

لم تعد اليوم أهمية دراسة المجتمع موضع شك أو إغفال حيث نجد أن دراسة المجتمع تحتل حالياً مقدمة الأولويات الدراسية في العالم وأصبحت دراسة المجتمع مادة تدرس على مستوى المدارس والجامعات وتصدر باسمها الدوريات والكتب وتقام لها المؤتمرات، ولا شك أن مرد هذه الأهمية هو أن دراسة المجتمع هي السبيل الوحيد لمعرفة المجتمع معرفة علمية دقيقة وواقعية وهذه المعرفة تمثل الأساس الذي لا يمكن الإستغناء عنه سواء على المستوى الفردي أو الجماعي لسلامة التعامل مع المجتمع – أيأ كان هذا المجتمع وأياً كانت أهداف التعامل – ودراسة المجتمع وإن كانت مهمة لكل المجتمعات إلا أنها تغدو أكثر أهمية وربما قلنا ضرورة لبعض المجتمعات أكثر من غيرها، وكثيرة هي الأسباب التي يمكن أن تساق للدلالة على أن المجتمع اليمني هو أحد هذه المجتمعات التي هي في أمس الحاجة إلى الدراسات الاجتماعية:

1- أن المجتمع اليمني اليوم – وقد استقامت وجهته الحضارية بعد أن استطاع أن يحقق ثورة سياسية أزالت العائق السياسي أمام التنمية الحضارية ومكنته من

وضع الإطار النظري لتصوره الحضاري (الميثاق الوطني) – يتطلع إلى ثورة حضارية تستهدف استنهاض همم الشعب ووجدانه نحو تغيير ثقافي اجتماعي إلى الأفضل، بيد أن هذا التغيير الاجتماعي الشامل ليس من السهل أن تقوم به فئة معينة أو قطاع ممكن، وإن تقاعد أي قطاع أو جزء من الشعب عن القيام بمهمته المناطة به في هذا التغيير الاجتماعي سيؤثر بالتأكيد سلباً على مستوى نجاح هذا التغيير. إذن المطلوب هو تحريك المجتمع اليمني كله ولكي نحرك هذا المجتمع لابد لنا من أن ندرس هذا المجتمع لتحديد القوى والفاعليات المحركة له حتى نتمكن من وضع الوسائل والسياسات لتحريك المجتمع، وذلك لأن النظر في الوضع العربي الراهن يؤكد لنا أن أهم عقبة واجهت خطط التغيير الاجتماعي الشامل في العالم العربي هي عجز هذه الخطط عن تحريك المجتمع ودفعه إلى التجاوب* معها من حيث أنها – وإن سلمت النوايا والأهداف – قد أخطأت تحديد القوى والعناصر التي يمكن الإعتماد عليها لتحريك الشعوب العربية.

2- إن الاعتقاد السائد في بعض دول العالم الثالث بإعطاء الأولوية للتنمية الاقتصادية باعتبار أنها ستتمخض حتماً عن التغيير الاجتماعي المنشود يغفل عن أي التغيير الاجتماعي الذي يتولد عن التنمية الاقتصادية هو – في الغالب الأعم – تغيير عشوائي وليس تنمية إجتماعية موجهة، وذلك هو ما حدث للدول المتقدمة التي استطاعت أن تنمي اقتصادياتها ولكنها فوجئت بأن التغييرات الاجتماعية التي صاحبت أو تمخضت عن هذه التنمية الاقتصادية كانت معظمها تغييرات سلبية، وهو أمر كلف إنسان تلك الكثير من المآسي الاجتماعية، ولكي لا ننسى نحن في ذات الإتجاه الذي يقصر التنمية على التنمية الاقتصادية لابد من وضع السياسات والخطط اللازمة لإحداث تنمية إجتماعية تواكب وترشد وترفد التنمية الاقتصادية، وكما تتطلب التنمية الاقتصادية دراسة المصادر والموارد

* الخيار الحضاري، ص30 من الواقع المؤلم

والإمكانات الاجتماعية للبلد ، بل ان التنمية الإقتصادية نفسها في حاجة إلى دراسة المجتمع وثقافته.

3- أننا وإن كنا والحمدلله قد استطعنا أن نحدد الموجهات المحددة – للتغيير الاجتماعي المنشود في الميثاق الوطني المجمع عليه شعبياً إلا أن من المؤكد أن مرحلة التغيير الاجتماعي خاصة لو اتسم بالسرعة غالباً ما تصحبه توترات أو انعكاسات سلبية، وقد تتفاقم هذه السلبيات وتطغى على إيجابيات التغيير الأمر الذي قد يثبط الهمم وقد يولد رد فعل عكسي. ولكي نتفادى مثل هذه العراقيل والمثبطات لا مفر لنا من الدراسة المتواصلة للمجتمع اليمني بغية اكتشاف لها سلبيات التغيير وتوتراته قبل أن نستفحل وتستعصى على العلاج، ثم إن الدراسة المتواصلة للمجتمع هي المعيار الواقعي للتأكد من سلامة سياسات وخطط التغيير المرسومة لتغيير المجتمع وإجراء ما قد يلزم من تغيير في هذه السياسات والخطط.

على أن دراسة المجتمع اليمني – وإن كانت ضرورة كما تبين لنا- فإن دونها صعوبات جمة يحتاج التغلب عليها إلى جهود جماعية منظمة ومثابرة، وإذا ما تغاضينا عن الصعوبات النظرية لعلم الاجتماع والتي أشرنا إلى بعضها سابقاً، فإن الصعوبات العامة التي تواجه دراسة المجتمع اليمني يمكن أن تعزى بشكل رئيسي إلى ضعف البيانات الأولية عن المجتمع، فرغنا عن الجهود المشكورة التي تبذلها الأجهزة المختصة مازالت الإحصائيات وخاصة الاجتماعية في مجتمعنا ضعيفة جداً سواء من حيث التوثيق أو الشمولية أو التحليل، وليست مشاكل الكفاءات البشرية والإمكانات المادية وربما حداثة التكوين التي تحد من كفاءة الأجهزة المختصة هي السبب الوحيد لضعف البيانات الاجتماعية ، وإنما للمجتمع اليمني نفسه إشكالاته التي تحد من نجاح الخطط الإحصائية وذلك نتيجة لتفشي الأمية في المجتمع، وعدم استيعاب بعض المواطنين لأهمية مثل هذه الإحصاءات، وجهلهم لدوافعها الحقيقية

ورفضهم أحياناً لأسباب إجتماعية إعطاء البيانات الصحيحة عن بعض المسائل الإجتماعية وعدم الإهتمام بالتسجيلات الحيوية، وعدم العلم أحياناً بالمعلومات المطلوبة (كتحديد العمر مثلاً)، ولأسباب أخرى كثيرة. وبالإضافة إلى ضعف البيانات الإحصائية تفتقر الدراسات الإجتماعية للمجتمع اليمني إلى المراجع الموثقة والشاملة عن تراث ولآداب وعادات وتقاليد المجتمع اليمني والتي عادةً ما تشكل مصدراً أساسياً من مصادر البحث الإجتماعي. ومع إدراكنا بأن كل هذه الصعوبات والإشكالات النظرية والعلمية ستقل من القيمة العلمية لأية محاولة لدراسة المجتمع اليمني فإننا مدفوعين بضرورة وجود مثل هذه الدراسة وأملاً في تشجيعها سنحاول فيما يلي – ملتزمين بالإيجاز والتبسيط معاً (لإختلاف المستويات) – أن نتحسس بعض ما يمكن قوله عن المجتمع اليمني ولنبدأ بتكوينه.

2- تكوين المجتمع اليمني:

سبق القول بأن أهم عناصر المجتمع الإنساني هي: السكان، والبيئة، والثقافة، والزمن... ولكي نلقي بعض الضوء على تكوين المجتمع اليمني سنبدأ بتحليل هذه العناصر بالنسبة لواقع المجتمع اليمني.

1- **التكوين البيئي:** ولسنا هنا بصدد شرح تفاصيل مكونات البيئة في الجمهورية العربية اليمنية بقدر ما نحن بصدد النظر إلى جماع هذه البيئة من منظور أيكولوجي* أي من حيث آثار البيئة اليمنية المباشرة على المجتمع اليمني وبالأخص على تكوين ثقافته، وتتعدد مظاهر التأثير البيئي على شتى نواحي المجتمع اليمني إلا أننا- تجنباً للأطناب – سنكتفي بالإشارة إلى بعض آثار مكونات البيئة (خاصة الموقع والمناخ والتضاريس والموارد) على تكوين المجتمع اليمني بإيجاز. لقد كان للموقع الجغرافي للجمهورية أثره على التكوين

* الدراسة الأيكولوجية هي الدراسة التي تركز على دراسة الآثار المباشرة للبيئة على الحضارة المادية والمثالية للشعوب، انظر معجم على الإجتماع ص 80

العربي للسكان كما سنوضحه فيما بعد، وأيضاً كان للموقع الجغرافي أثره على التاريخ السياسي للمجتمع اليمني، فمثلاً كان للبعد الجغرافي لليمن عن مراكز الدولة الإسلامية وخاصة في عهد الخلافتين الأموية والعباسية أثره في نزوح البعض من ذوي الطموح السياسي إلى الانفصال عن الدولة الإسلامية، كما مثلت اليمن بموقعها الجغرافي وطبيعتها التضاريسية مكاناً ملائماً لإنتشار بعض الأفكار الدينية التي استطاعت أن توجد لها دولاً في اليمن (وقد أصبحت اليمن لموقعها الجغرافي وطبيعتها الجغرافية محط أنظار الطامحين إلى الخروج، يستوي في ذلك الخوارج والشيعة والولاة والقادة والزعامات القبلية والإقطاعية المحلية)¹، وهكذا نجد أن الموقع الجغرافي والطبيعة التضاريسية قد لعبا دوراً في أن يتميز اليمن في تاريخه السياسي بتعدد ملحوظ في الكيانات السياسية سواء من حيث العدد أو الإتجاهات والمضامين الفكرية، وليس بخاف علينا الأهمية الإستراتيجية التي يضيفها على اليمن حالياً موقعها الجغرافي المهم. وكان للموقع الجغرافي لليمن أثره على المسار الديني، فمن حيث الموقع تقع الجمهورية داخل إقليم الشرق الأوسط الذي استأثره بظهور الديانات السماوية الكبرى الثلاث، وكان لذلك أثره في علاقة اليمن بهذه الديانات الثلاث، فيمكن القول إجمالاً أن عناصر البيئة اليمنية قد ساهمت في تكريس الروح الدينية في المجتمع اليمني*، ونلاحظ أيضاً تأثير التكوين البيئي لليمن على المجتمع في دولا طبيعة التضاريس اليمنية على التوزيع السكاني في اليمن وعلى تكريسها في الماضي للحياة القبلية وربما الإختلافات الملحوظة في اللهجات اليمنية أيضاً، وكان من أثر البيئة اليمنية من حيث مواردها أن أصبح المجتمع اليمني مجتمعاً زراعياً تغلب عليه صفات المجتمع الزراعي، كما كان للموقع الجغرافي لليمن دور فيما كان لليمن من موقع تجاري عالمي في التاريخ، وأخيراً يمكن أن نشير إلى دور

¹ معتزلة اليمن علي محمد زيد ص 41
* للتوسع انظر الخيار التكويني في الخيار الحضاري

البيئة اليمنية في دفع اليمنيين للهجرة¹ بكل ما تمخضت عنها من آثار إجتماعية واضحة وعميقة.

2- **التكوين السكاني:** وسنتناول السكان من زاويتين هما : التكوين العرقي، والتكوين الديمغرافي، إذ أن لكل من التكوين آثاره الإجتماعية.

أ- **التكوين العرقي لسكان الجمهورية العربية اليمنية:** ينتمي سكان الجمهورية نسباً إلى أصل (جنس) واحد هو الجنس السامي أو العرب، ولعل من أهم أسباب احتفاظ الجمهورية بميزة وحدة التكوين العرقي موقعها الجغرافي، حيث نجد أنها محاطة بالبلاد العربية من الجهتين الشمالية والشرقية بينما تمثل السطحات المائية حاجزاً ما بينها وبين الأصول والعرقيات الأخرى من الجهتين الغربية والجنوبية، وبالإضافة إلى طبيعة اليمن التضاريسية وصعوبة إستغلال مواردها الأمر الذي ربما قلل من أطماع الآخرين فيها كان لصمود الشعب اليمني عبر تاريخه الطويل ضد محاولات الغزو الخارجية دوره في منع الأجناس الأخرى من الإستيطان في اليمن. ولا يعني ما سبق أن اليمن تخلو تماماً من أية دماء غير عربية، إذ أن من المؤكد أنه كان للهجرات سواء هجرة اليمنيين إلى الخارج والتزواج مع جنسيات أخرى أو الهجرات الوافدة وخاصة تلك التي استقرت في اليمن دورها في أن يحتضن أو يمتزج المجتمع اليمني ببعض الأصول الأولى وتشريب بالثقافة وانصهرت في المجتمع اليمني العربي. ووحدة التكوين العرقي لسكان الجمهورية وإنتمائته العربي هي ما تؤكد عليها المادة الأولى من الدستور الدائم: (اليمن دولة عربية إسلامية مستقلة ذات سيادة تامة، وهي جمهورية شورية نيابية والشعب اليمني جزء من الأمة العربية)² وقد كان من فضل هذه الوحدة العرقية

¹ ظاهرة الهجرة اليمنية ص 105

² الدستور الدائم للجمهورية العربية اليمنية ص 7

والشعور بالانتماء إلى أصل واحد أن خلت اليمن اليوم من النزاعات والمشاكل العرقية التي أبتليت بها كثير من الدول متعددة العرقيات كمشكلة التمييز العنصري في بعض الدول (أمريكا وجنوب أفريقية)، ومشكلة الحركات الانفصالية في بعض الدول (كالسودان والأكراد في العراق)، ويشير الميثاق الوطني في مقدمته إلى هذه الحقيقة قائلاً: (أن شعور أبناء اليمن منذ آلاف السنين بأنهم ينتمون إلى شعب واحد له كيانه وكرامته وسيادته على أرضه كان من أهم عوامل الوحدة الوطنية، وكان يلهب الحماس ضد أي عدوان خارجي)¹.

ب- التكوين الديمغرافي لسكان الجمهورية العربية اليمنية: يشمل المنظور الديمغرافي للسكان نواحي معينة من السكان وهي النواحي التي تشكل موضوعات علم السكان (الديمغرافيا) والتي تتعلق ب (البنية والحركة السكانية ووظائف السكان ونشاطاتهم المتعددة)² أي دراسة قضايا السكان (من حيث توزيعهم وإنتشارهم، وأنماط معيشتهم ، مواليدهم، ووفياتهم، وزواجهم، وطلاقهم، وغير ذلك من أحوالهم الإجتماعية)³، ويشكل التعداد العام السكاني، والتسجيل الحيوي والإستقصاء بالعينة، والبحوث الميدانية، أهم المصادر البيانية للدراسة الديمغرافية⁴.

الإحصاءات الديمغرافية في الجمهورية العربية اليمنية: أجرى أول تعداد عام للسكان في الجمهورية في فبراير 1975م وكان قد سبقه عام 72 إستقصاء بالعينة خاص بمدينة صنعاء، كما تبعه إستقصاء بالعينة في آخر 75 وبداية 1976م⁵، ثم أجرى في فبراير 1982م التعداد التعاوني السكاني، كما

¹ الميثاق الوطني ص 13

² علم السكان وقضايا التنمية والتخطيط لها د. صفوح الأخرس ص 17

³ سسيولوجيا السكان د. محمد الغريب عبد الكريم ص2

⁴ علم السكان وقضايا التنمية والتخطيط لها د. صفوح الأخرس ص 28

⁵ التطور الاقتصادي والإجتماعي في ج.ع.ى الجهاز المركزي للتخطيط ص 101

قام الجهاز المركزي للتخطيط بإجراء عدة مسوحات سكانية لتحديد المتغيرات الديمغرافية¹... وتجرى الآن الإستعدادات الرسمية لإجراء التعداد السكاني العام لعام 1986م.

وبالإضافة إلى الإنعكاسات السلبية للإشكالات الإحصائية والتي سبق أن أشرنا إلى بعضها على مدى دقة البيانات السكانية في الجمهورية العربية اليمنية فإن من سلبيات البيانات السكانية التي سنوردها لاحقاً أن معظم البيانات التركيبية هي بيانات عام 1975م أي قبل عشرة أعوام تقريباً وذلك لعدم توفر بيانات تحليلية عن إحصاء 1981م، ويستدعى ذلك أخذ عامل الزمن في الإعتبار، ومن جهة أخرى سيكون من العسير تتبع التطورات التحليلية للتركيب السكاني في اليمن إلا بعد توفر بيانات تحليلية لإحصاء عام 1981م والإحصاء القادم لعام 1986م.

حجم السكان: بلغ المجموع الكلي² لسكان الجمهورية العربية اليمنية (مقيمين ومغتربين) حسب تعداد 1975م 6.492.53 نسمة، وارتفع الحجم الكلي إلى 8.540.119 نسمة عام 1981م طبقاً للتعداد التعاوني، وتعتبر الجمهورية أكبر دولة في المنطقة (الجزيرة العربية من حيث التعداد).

معدل الزيادة السنوي: بلغ معدل الزيادة السنوي لسكان الجمهورية (المقيمين فقط) خلال سنوات الخطة الخمسية الأولى 3.4%³.

التوزيع المكاني أو الجغرافي: بلغت الكثافة السكانية حسب تعداد 1975م 32 نسمة لكل كيلو متر مربع⁴، على أن ما تجب ملاحظته أن هنالك تبايناً واسعاً في الكثافة السكانية طبقاً لتباين الأقاليم الطبيعية في اليمن، وقد تراوحت الكثافة السكانية لعام 1981م من صفر إلى واحد نسمة لكل

¹ كتاب الإحصاء السنوي لعام 1982، ص 34

² كتاب الإحصاء السنوي لعام 83م، ص..

³ الخطة الخمسية الثانية ص 13

⁴ التطور الاقتصادي والاجتماعي في ج.ع. ي ص 102

كيلومتر مربع في اقليم الهضبة الشرقية إلى 748 نسمة لكل كيلومتر في بعض مناطق اقليم المرتفعات الجنوبية (مشرعة وحدتان في تعز) *، وحسب تعداد 1981م فإن أكثر من 85% من مجموع السكان يقيمون في ست محافظات فقط (من مجموع أحد عشر محافظة) وهن بالترتيب التنازلي: صنعاء، تعز، الحديدة، إب، حجة، ذمار¹. ويرجع السبب في هذا الاختلاف إلى اختلاف حظ المحافظات من الموارد الطبيعية، وإلى تقدم القطاع الحديث في بعض المحافظات أكثر مما في غيرها، وحسب تعداد 1975م فإن سكان الريف يمثلون 88% من مجموع السكان²، وتعتبر صنعاء أكبر مدن الجمهورية تعداداً، حيث بلغ تعدادها لعام 1981م حوالي 279 ألف نسمة، وتلتها مدينة الحديدة 126 ألف نسمة، ثم تعز 116 ألف نسمة، وبصفة عامة يمكن القول أن التوزيع المكاني لسكان الجمهورية يتسم بالتشتت³ (كثرة التجمعات قليلة العدد)

التوزيع العمري: حيث أن أكثر من 47% من مجموع السكان المسجلين تقل أعمارهم عن 15 سنة، 20 سنة على التوالي⁴، فإن ذلك يعني أن المجتمع اليمني مجتمع شاب من حيث البناء الهرمي السكاني.

التوزيع التعليمي: حسب تعداد 1975م بلغت نسبة الأمية الأبجدية بين سكان الجمهورية (سن عشرة سنوات فأكثر) المسجلين 82%، ولا شك أنها نسبة كبيرة جداً، وتزداد نسبة الأمية بين النساء عنها بين الرجال، وبلغت نسبة الأمية بين القوة العاملة 72%⁵.

* مجلة دراسات يمنية العدد العاشر 1982م، ص 39

¹ ملخص للنتائج النهائية لتعداد عام 81 ص 11

² كتاب الإحصاء السنوي لعام 82 ص 53

³ مجلة اليمن الجديد ديسمبر 1982م، ص 28

⁴ كتاب الإحصاء لعام 82، ص 40

⁵ كتاب إحصاء 82، ص 60

التوزيع المهني: بلغت نسبة العاملين في المجال الزراعي (الزراعة، الغابات، الصيد) عام 1981م 69%¹، وبلغت نسبة العاملين في الخدمات الحكومية لنفس العام 11% وتوزعت النسبة الباقية في المجالات الأخرى كالتجارة والتشييد والصناعة.

الوضع الصحي: على الرغم من التطور الملموس الذي شهده اليمن بعد الثورة فإن الخدمات الصحية مازالت دون المتطلبات الصحية الأساسية للسكان، ولا بد من جهود صحية للإرتقاء بالوضع الصحي حتى يمكننا التقليل من الآثار السلبية لضعف الخدمات الصحية على مختلف جوانب التنمية في اليمن، وقد ارتفعت نسبة الأطباء إلى المواطنين في بلادنا من

1: 18.000 عام 1975 م²

1: 9.000 تقريباً عام 1982 م³، إلا أن هذه السنة مازالت أقل بكثير من مثيلاتها في معظم الدول العربية في منتصف السبعينات⁴، وحسب تقديرات عام 1980م فإن بلادنا سجلت أعلى نسبة بين الدول العربية من حيث معدل وفيات الأطفال الرضع، وبلغ المعدل في بلادنا 190 بينما هو في أحسن البلدان العربية (الكويت) 34، وبلغت 69 في الأردن⁵.

نسبة النوع: إرتفعت نسبة النوع (الجنس) بين السكان المسجلين من حوالي 90% حسب تعداد 1975م⁶ إلى 99% حسب تعداد 1981م⁷، وقد سجلت محافظة البيضاء أقل نسبة نوع بين المحافظات في التعدادين حيث بلغت

¹ الخطة الخمسية الثانية ص18

² التطور الإقتصادي والإجتماعي في ج.ع.ي

³ كتاب الإحصاء السنوي عام 82، ص 256، ص 144

⁴ المستقبل العربي العدد 45، ص 189

⁵ المستقبل العربي العدد 45، ص 188

⁶ كتاب الإحصاء 77/76، ص 52

⁷ ملخص نتائج التعداد السكاني 81، ص 11

81% عام 1975 م و 92% عام 1981م وتعتبر نسبة الجنس في اليمن أقل من النسبة السائدة عالمياً¹.

ج- دور الهجرة في التكوين السكاني في اليمن: تعتبر حركة الهجرة واحدة من أهم المؤثرات في التركيب السكاني في اليمن، وقد سبق أن أشرنا إلى دور الهجرة في التكوين العرقي لسكان اليمن، ويمكن أن نلخص بعض آثار الهجرة في التركيب السكاني لليمن في:

- 1- الهجرة هي السبب في أن تكون نسبة 19%، 16% من مجموع سكان اليمن لعام 1975م، 1981م على التوالي غير موجودين داخل البلاد.
- 2- الهجرة هي السبب في أن تكون نسبة كبيرة من العمالة الوطنية تعمل خارج البلاد، وتتراوح تقديرات هذه النسبة لعام 1975م ما بين 35%- 43%.
- 3- تساعد الهجرة على النمو المتزايد لنسبة الحضر في الجمهورية.
- 4- يُعتقد أن للهجرة دوراً مؤثراً في:

أ- التوزيع التعليمي للسكان من حيث أن الهجرة كانت فيما قبل الثورة توفر فرصاً أحسن للتعليم لكثير من المهاجرين وإن كانت الهجرة تقف حالياً وراء تسرب الطلاب من المؤسسات التعليمية، كما تلعب الهجرة الوافدة (المعلمين) دوراً كبيراً في رفع نسبة التعليم في البلاد.

ب- نسبة النوع إذا أن ارتفاع نسبة الذكور بين المهاجرين له دور في أن تقل نسبة الجنس بين السكان المقيمين، ومن الملاحظ أن أكثر المحافظات تأثراً بالهجرة مثل محافظة البيضاء هي أقل المحافظات تسجيلاً لنسبة النوع.

ت- حجم السكان: ربما تكون الهجرة قد لعبت دوراً في أن تكون الجمهورية من أكثر دول المنطقة تعداداً سكانياً سواء كان ذلك الدور عن طريق تعويض

¹ في الشرق الأوسط 85/6/22 الصفحة الأخيرة "175 مليون امرأة في العالم زيادة عن الرجال في عام 2000"

ما فقد (حسب نظرية مالتوس)¹ أو عن طريق إرتفاع مستوى المعيشة الذي قلل بدوره من نسبة الوفيات.

4- التكوين الثقافي:

أ- الجانب الفني والقيمي للثقافة: بالرجوع إلى التعريفات الشمولية للثقافة يمكن أن نقول ثقافة مجتمع ما هي جماع نشاطات هذا المجتمع (المادية واللامادية)، وللنشاط جانبان: جانب فني، وجانب قيمي.

الجانب الفني: هو ما يتعلق بنوع هذا النشاط ومقدرتك (العلمية والجسمية...الخ) على أدائه ونتاج هذا النشاط، أما الجانب القيمي: فهو ما يتعلق بالضوابط والمفاهيم التي تضبط العلاقة ما بينك وبين هذا النشاط وخاصة من حيث الإقدام والإحجام، أو السماح أو عدم السماح، فمثلاً إستغلال الموارد الطبيعية كنشاط مادي يتوقف على شئيين هما: المقدرة الفنية (كإمتلاك التكنولوجيا اللازمة للإستغلال)، والضوابط أو العلاقات التي تحكم ملكية الموارد وتوزيعها لما قبل الإستغلال وبعده (كالقانون أو العرف...الخ)، والشعر كنشاط لا مادي (ذهني) يتوقف على مقدرتك الذهنية واللغوية والخيال...الخ، وعلى الضوابط التي تحدد لك كيفية إستعمال مقدرتك الشعرية. فهناك علاقة تفاعل وتأثير متبادل ما بين الجانب الفني والجانب القيمي، على أن الثقافات إنما تتمايز بالجانب القيمي أكثر من تمايزها بالجانب الفني، ومن هنا فإن حديثنا ستركز على الجانب القيمي.

وبالرغم من أن هنالك أنواعاً معينة من الضوابط والقيم تخضع لها كل المجتمعات إلا أن هذه الأنواع تختلف من حيث قوتها ومكوناتها التفصيلية من مجتمع إلى آخر، فالعادات والأعراف مثلاً تعتبر ضوابط في كل المجتمعات، إلا أن هذه العادات والأعراف تختلف قوة وطبيعة من مجتمع إلى آخر، وبإختلاف هذه الضوابط قوة ونوعاً يختلف ترتيبها حسب الأولوية والفاعلية من مجتمع إلى آخر.

¹ علم للسكان ص 65

ب- الضوابط والقيم الثقافية في المجتمع اليمني: يمكن أن نشير بإيجاز إلى أهم الضوابط التي تحكم المجتمع اليمني وخاصة من حيث قوتها وفعاليتها كما يلي:

1- الدين الإسلامي: يشكل الدين الإسلامي الدافع الأساسي للجانب الأعظم من سلوك المجتمع اليمني، كما أنه يمثل المرجع الأساسي لضبط هذا السلوك وتقييمه، ويرجع ذلك لقوة العقيدة الإسلامية وفعاليتها في نفوس أفراد هذا المجتمع، ويشير الميثاق إلى هذه الحقيقة قائلاً: " إن الإسلام – بالنسبة لشعبنا – كان – وما يزال – أساس تكوينه الفكري والروحي فهو بمبادئه وقيمه الأخلاقية ضمير شعبنا الي يستحيل تجاهله أو استبداله بضمير آخر¹، ويقول كذلك: " إن كل الأحداث الداخلية عبر تاريخ اليمن الطويل قد زعزت كل شئ في حياة الإنسان اليمني إلا إيمانه بالله وتمسكه بالعقيدة الإسلامية²، ولعل السبب الأساسي وراء قوة العقيدة الإسلامية في نفوس شعبنا يرجع أساساً إلى طبيعة العقيدة الإسلامية، ثم إلى قوة الروح الدينية أصلاً عند الشعب اليمني عبر تاريخه الطويل، ذلك بالإضافة إلى ضعف المؤثرات الخارجية التي زعزت الروح الدينية لدى شعوب مسلمة أخرى كثيرة.

2- الأعراف والعادات والتقاليد: تأتي الأعراف والعادات والتقاليد من حيث قوة الضبط والإلزام في المجتمع في المرتبة الثانية بعد الدين الإسلامي، على أن ذلك لا ينفي أنه – وفي حالات نادرة – قد تتغلب الأعراف والعادات والتقاليد على مقتضيات الدين الإسلامي، خاصة تلك المقتضيات التي لا تبدو فيها القوة الإلزامية واضحة (مثل: عادة المهور المرتفعة مقابل مقتضى الإسلام التفصيلي في تقليل المهور)، ومن حيث المضمون تختلف الأعراف والعادات والتقاليد عن الدين الإسلامي في أنها يمكن أن تكون فاسدة أو ضارة وظالمة للبعض (مثل: عادات التخزين والثأر).

3- القانون: ونخص بالقانون هنا التشريعات التي تصدرها الدولة لتنظيم الأمور المباحة شرعاً، كتشريعات تنظيمات المرور مثلاً، فمن الملاحظ أن التزام المجتمع اليمني بمثل

¹ الميثاق الوطني، ص 33
² نفسه، ص 26

هذه القوانين التي يغلب على مفهومه أنها هي المقصودة بالقوانين الشرعية والتي يأنم الفرد على عدم إلتزامه بها.

ج- المؤسسات الثقافية في المجتمع اليمني: ونعني بها المؤسسات التي تربي الفرد اليمني وتعلمه ثقافة المجتمع وتراعي إلتزامه بالجانب القيمي من هذه الثقافة، ويمكن الإشارة إلى أهم هذه المؤسسات على النحو التالي:

1- **الأسرة:** تعتبر الأسرة أصغر وأقوى وحدة إجتماعية في اليمن، وترجع قوة البراط الأسري في اليمن إلى دور الأسرة ووظائفها وحرص العقيدة الإسلامية عليها، و - من ثم - إلى الأهمية التي يوليها إياها المجتمع والفرد اليمنيين، ويمكن أن نستجلي مكانة الأسرة في المجتمع اليمني من العادات والسلوكيات التي يعبر بها المجتمع اليمني - وخاصة في الريف - عن إلتزامه ودعمه وتضامنه غرماً ومشاركة مع الشعائر الاسرية كالزواج والولادة، وكذلك من حرص المجتمع على رعاية الأسرة وعدم المساس بها، وحل مشاكلها بطريقة ودية (أهلية)... وتتضح لنا أكثر قوة الرباط الأسري في المجتمع اليمني وفي المجتمعات المسلمة بصفة عامة إذا ما قارناها بالرباط الأسري في المجتمعات الأخرى كالمجتمع الغربي، ويعبر الدستور اليمني في مادته السابعة عن أهمية الأسرة قائلاً: " الأسرة أساس المجتمع وقوامها الدين والأخلاق والوطنية"¹. وتعتبر الأسرة اليمنية - بتكوينها ووضعها الحالي - أهم مؤسسة ثقافية تنقل إلى الفرد ثقافة المجتمع وتربية على الإلتزام بضوابطها وقيمها، ومما يؤكد من دور الأسرة الثقافي في المجتمع اليمني أنه مازال إعتقاد الفرد اليمني على الأسرة في تأمين حاجاته

¹ الدستور، ص8

الغذائية والصحية والأمنية والضمان الإجتماعي في حالة العجز (كالطفولة والشيخوخة) أكبر من إعماده على أية مؤسسة أخرى، وهو أمر يجعل الفرد اليمني يستجيب للثقافات والقيم التي تأتيه من الأسرة بصورة أكثر قبولاً وإستعداداً. ومن المؤكد أن نظام الإقامة أو السكن في بلادنا حيث نجد في الغالب ثلاثة أجيال في مسكن واحد يتيح للأسرة فرصة أكبر للتأثير على الفرد وربطه بثقافة المجتمع التي يحملها الجيل الأول جيل الأجداد. ولا بد من الإشارة إلى أن الأسرة بدأت تفقد شيئاً فشيئاً بعض مميزاتها تلك لأسباب كثيرة لعل من أهمها ظهور المؤسسات الأخرى، وتزايد نفوذها وتغير نظام السكن، والهجرة.

2- **المؤسسة القبلية:** لا زالت للقبيلة في مجتمعنا أعرافها وعاداتها التي يترس عليها ويلتزم بها أفراد القبيلة، وقد تضافرت بعض الأسباب التي كرس البراط القبلي في المجتمع اليمني، ولعل من أهمها التكوين البيئي لليمن، والأحداث التاريخية التي مرت باليمن، والوضع الأمني...على أن من المؤكد أن لتغير الأوضاع وظهور المؤسسات والروابط الجماهيرية غير القبلية كالمؤسسات المهنية والتجمعات الفئوية أثره الذي بدأ يقلل من دور المؤسسة القبلية الثقافي.

3- **المؤسسات التعليمية:** بدأت المؤسسات التعليمية الحديثة تكتسب الأهمية بعد قيام الثورة وانتشار المدارس والمعاهد، ومع أنه كان من الممكن أن يمتد الدور التنقيفي للمؤسسات التعليمية إلى مختلف فئات المجتمع بما فيهم كبار السن فيما لو نجحت حملات محو الأمية، إلا أن الدور التربوي لهذه المؤسسات يتركز واقعياً على

الأجيال الناشئة التي تقوم بتثقيفهم وأعدادهم حسب السياسات الثقافية المرسومة والمخططة من قبل الجهات المعنية، وبقدر ما تنتشر المؤسسات التعليمية ويقبل عليها النشئ بقدر ما ستتحمل هذه المؤسسات عبئ التثقيف وشرفه عن الأسرة التي مازالت تقوم بالدور الأكبر في تثقيف أفراد المجتمع اليمني.

4- المؤسسات الإعلامية: على الرغم من حداثة عهد اليمن

بالمؤسسات الإعلامية وخاصة الحديثة فإن هذه المؤسسات تقوم حالياً بدور هام في تثقيف المجتمع اليمني ومما زاد من أهمية هذه المؤسسات الإعلامية مقدرتها الفذة على الوصول إلى كل مكان ومخاطبة كل الأشخاص بمختلف أعمارهم ومستوياتهم ونوعهم، وكذلك مقدرتها الفنية على جذب إنتباه المخاطب والتأثير عليه بطرق مختلفة . وبينما يكاد ينحصر أثر المؤسسات التعليمية في الجزء الذي التحق بها من الأجيال الناشئة فإن أثر المؤسسات الإعلامية يمتد إلى كل الأجيال والأعمار كما سبق الإشارة يساعدها في ذلك انتشار أجهزة الإعلام وخاصة المرئية والمسموعة في بلادنا. وإذ تميل الأسرة والمؤسسة القبلية إلى المحافظة على الثقافة المتوارثة فإن المؤسسات التعليمية والإعلامية تميل إلى تجديد ثقافة المجتمع ومزجها بالثقافات الأخرى وخاصة الحديثة وتختلف المؤسسات الإعلامية عن المؤسسات الثقافية الأخرى في أن بعضها أقرب إلى الخروج على قيم المجتمع اليمني وعدم الإلتزام بضوابطه بحكم أن مصادرها كثيراً ما تكون غير يمنية (الفيديو والمجال الأجنبية.....)

5- **المؤسسات القانونية:** ونقصد بها مؤسسات التشريع والقضاء سواء الحديثة منها كالمحاكم الحديثة ومراكز الشرطة أو القديمة كمحاكم القبائل، وتختلف المؤسسات القانونية عن المؤسسات الثقافية الأخرى من حيث قوتها الإلزامية في المحافظة على القيم، فبينما نجد أن القوة الإلزامية للمؤسسات الأخرى هي في الغالب إلزام أدبي فإن المؤسسات القانونية تمارس على الخارجين على بعض القيم الثقافية إلزاماً مادياً تصل حد بتر الفرد الذي لا يلتزم ببعض قيم مجتمعه المهمة والمجمع عليها تقريباً من أفراد المجتمع، وقد تربي المجتمع اليمني على إحترام المسؤولين من هذه المؤسسات القانونية وخاصة في أشكالها القديمة.

6- **المجتمع:** بالرغم من أن المؤسسات الثقافية السابقة الذكر تعتبر جزء من المجتمع وأن المهام التي تقوم بها هي جزء من مهام المجتمع إلا أن المجتمع نفسه يمارس أيضاً دوراً في تثقيف أفراده من خارج هذه المؤسسات فالشارع مثلاً حتى ولو كان خالياً من المؤسسات السابقة يقوم بدور رقابي على سلوك أفراد المجتمع بحيث يمكن القول أن كل فرد يمارس دوراً – قد يعي وقد لا يعيه- في دفع الآخرين إلى الإلتزام ببعض قيم المجتمع ويلعب كل من الشارع وأقران الفرد دوراً مهماً في نقل ثقافة المجتمع إليه.

4- **الزمن:** مما يؤكد أهمية البعد الزمني في تكوين المجتمع أن خصائص المجتمع والمكونات التفصيلية لعناصره تحتاج سواء لكي تتكون أو تنمو وتترسخ أو تتغير وتزول إلى بعض الوقت، كما أن من الواضح أن الترتيب الزمني للأشياء والأحداث (قبلاً وبعداً) يؤثر في نتيجة التفاعل بينها، ويؤثر الزمن أيضاً في تقييم الناس- على الأقل

البعض – لها قبولاً أو رفضاً كما تؤكد ذلك معركة التراث والمعاصرة، ومن هنا تبرز أهمية المنظور الزمني بأبعاده الثلاثة الماضي والحاضر والمستقبل في تحديد مكونات المجتمع وخصائصه، وتعتبر دراسة تاريخ المجتمع أمراً مهماً لفهم تكوين المجتمع حاضراً ومستقبلاً. وإذا شئنا أن نشير إلى بعض المؤثرات ذات البعد الزمني على تكوين المجتمع اليمني أمكننا القول أنه قد كان لعراقة المجتمع اليمني وقدم تاريخه – كما تشير الدراسات – أثرها في أن تتعمق وتتجذر خصائصه وعاداته الثقافية وتكتسب قدراً مميزاً من الثبات والديمومة حتى أن بعض هذه العادات لطول عهدها وقدم زمنها قد فرضت نفسها على المجتمع واستمرت في البقاء حتى بعد أن فقدت المبررات الفعلية التي وجدت من أجلها، ويمكن أن يكون استمرار حرص الإنسان اليمني حتى يومنا هذا على اقتناء أسلحة خاصة سواء كانت تقليدية كالجنيبة أو حديثة كأسلحة نارية حتى من انتفاء المبررات الفعلية أحياناً لهذا الحرص الشديد مثلاً لبعض العادات التي نشأت استجابة لظروف تاريخية معينة ولكنها بمرور الزمن اكتسبت وجوداً مستقلاً عن مبررات وجودها، وكما سبقت الإشارة كثيراً ما تتمسك القوى المحافظة في المجتمعات ببعض الآراء والعادات التي لم تعد صالحة، فقط بسبب ما ضويتها وألفتها بمرور الزمن.

وحيث أن لكل عصر تاريخي مميزاته التي تميزه عن غيره من العصور فإن من المهم إعتبار عنصر الزمن لتحديد التأثيرات الخارجية الناتجة عن وجود المجتمع في عصر معين دون العصور الأخرى، وعن علاقة مجتمعنا اليمني بالعصر الحالي يمكن القول أن تأريخ هذه العلاقة تاريخ قصير جداس ولم يبدأ بصورة واضحة ومؤثرة إلا بعد

زوال الحصار الذي كان مضروباً ما بين المجتمع اليمني والعصر الحالي حتى بداية الستينات من هذا القرن، وقد ساهم قصر عهد المجتمع اليمني بعصرنا الحالي في ضالة حظ المجتمع اليمني من كثير من ثقافة العصر.

ومن جانب آخر كان لحدائثة عهد المجتمع اليمني بثقافة العصر أثرها في أن يستفيد ويتعظ المجتمع اليمني بتجارب المجتمعات الأخرى الشبيهة بها والتي تفاعلت في وقت مبكر نسبياً مع ثقافة العصر بصورة سلبية وبدأت قريباً تراجع نفسها وتبحث عن أصالتها وإيجابياتها الثقافية، ويتضح لنا ذلك بصورة جلية إذا ما قارنا ما بين الميثاق الوطني الذي أقر في بلادنا في الثمانينات والمواثيق الوطنية التي أقرت في وقت سابق في بعض الجمهوريات العربية من حيث التركيز على أصالة المجتمع وخصائصه الثقافية ، وبما أن المجتمع اليمني يمر حالياً بمرحلة تغيير سريع ستزول فيها خصائص وتنشأ خصائص أخرى فإنه لا بد من إعتبار عامل الزمن اللازم لعملية الزوال والنشؤ أو الإستبدال.

3- خصائص المجتمع اليمني:

أهمية معرفة الخصائص وصعوبة تحديدها: إن مدى نجاح الإنسان ومقدرته على التعامل مع أي شئ يتوقف إيجاباً على مدى معرفته بخصائص الشئ يعني - إذا استبعدنا نجاح الصدف - العجز عن التعامل الناجح مع هذا الشئ لذلك فإن من الأهمية بمكان دراسة خصائص المجتمع للذين يتصدون للتعامل مع هذا المجتمع بطريقة علمية مدروسة نستفيد من إمكانياته الإيجابية ونتفادى سلبياته، على أنه من اليسير تحديد خصائص المجتمع فبالإضافة إلى الإشكالات العامة

النظرية والعملية والتي سبق أن أشرنا إليها فإن كون المجتمع ليس في الواقع مجرد حاصل جمع عناصره أو أفراده أو تلك المؤسسات التي أشرنا إليها وإنما هو مركب معقد من هذه العناصر والأفراد والمؤسسات يجعل من الصعوبة بمكان محاولة تحديد خصائص المجتمع بمجرد الرجوع إلى خصائص عناصره أو أفراده ومؤسساته فلا بد من الأخذ في الاعتبار التفاعل المعقد بين خصائص مكونات المجتمع وأن خصائص المركب ليست هي دائماً نفس خصائص عناصره ومكوناته. وإذا كانت معرفة عناصر المجتمع تحتاج إلى تحليل المجتمع إلى جزئياته الأساسية فإن تحديد خصائص المجتمع يتطلب دراسة هذه الجزئيات تفصيلاً وتمييز ما كان منها ذات جذور عميقة ومؤثرة عن تلك التي تكون عارضة ومجلوبة ثم جمع المتشابهات من الجزئيات الأساسية للوصول إلى مضامينها العامة ولعله من المفيد أن تشير هنا إلى ضرورة التمييز ما بين مفهوم كلمة الخصائص في الدراسات الإجتماعية (خصائص المجتمع) ومفهوم كلمة الخصائص في الدراسات الطبيعية (خصائص المادة) وأهم ما يكون الاختلاف بين الخصائص الإجتماعية والخصائص الطبيعية نسبية الأولى من حيث الإستغراق والإستمرارية.

وحيث أن التحديد العلمي الدقيق والشامل لخصائص المجتمع اليمني يقضي إجراء دراسات تخصصية علمية وشاملة لمختلف جوانب المجتمع اليمني وهو أمر لم يتيسر بعد فإننا سنكتفي هنا بالتذكير ببعض خصائص المجتمع اليمني العامة والتي يمكن إدراكها – كما هو الحال مع المجمعات الأخرى – من دون حاجة إلى دراسة تفصيلية أو تفكير عميق بسبب بروزها ووضوحها أكثر من غيرها من الخصائص،

وسنركز على الخصائص التي من اليسير ملاحظة إجماع الشعب اليمني عليها، ويمكن أن نجد ما يؤكد هذا الإجماع بجانب النظرة العامة في مضامين الميثاق الوطني أو بنود الدستور الدائم.

أهم خصائص المجتمع اليمني: يمكن أن تشير بإيجاز شديد إلى أهم خصائص المجتمع اليمني:

- 1- مجتمع إيماني مسلم
- 2- مجتمع عربي
- 3- مجتمع ذو تاريخ حضاري عريق
- 4- مجتمع أسري
- 5- مجتمع تضامني تعاوني وخاصة في نطاق مؤسساته المحدودة أو الصغيرة
- 6- يمتاز بالروح القتالية
- 7- مجتمع زراعي (بدائي)
- 8- مجتمع أمي
- 9- ما زالت تغلب عليه الإنتماءات المحدودة كالعائلية والطبقية
- 10- مجتمع نامي
- 11- يمر بمرحلة التغيير

ومع أننا آثرنا في ذكر هذه الخصائص الإمتفاء ببعض الخصائص العامة فإن من الواضح أن كثيراً من هذه الخصائص العامة تتضمن خصائص جزئية يمكن استنتاجها منها من غير صعوبة، فمثلاً وضعنا للمجتمع اليمني بأنه مجتمع زراعي بوسائل بدائية يمكن أن يفهم منه استنتاجاً وخاصة بمقابلته بالمجتمع الصناعي عدة حقائق أو خصائص منها مثلاً: كبر حجم الأسرة، والزواج المبكر، عدم الإهتمام بالتعليم)

لضعف ارتباطه - على الأقل في نظر المزارع - بمهنة الزراعة)،
ومحدودية الطموح، وقوة العادات والأعراف، والوصف بنامي يعني
فيما يعني: ضعف مستوى المعيشة الأسرين والنمو السكاني المرتفع،
ولقوة التكوين الهرمي، وضعف القوى الإجتماعية الحديثة كالقوى
العمالية الصناعية والقوى المهنية، وتنامي دوافع الهجرة، والوصف
بالروح القتالية يمكن أن يفهم منه تأكيد المجتمع اليمني على دور الرجل
أكثر بكثير من تأكيده على دور المرأة.

ومن جانب آخر فإن بعض هذه الخصائص تعزز بعضاً مثل ذلك
خواص: الإسلامية والأسرية والتضامنية كلها تؤكد على التماسك
الإجتماعي الذي يكرس بدوره المحافظة الأخلاقية، وبينما بعض هذه
الخواص خواص إيجابية ينبغي مراعاتها وإيمائها كخواص الإسلامية،
التضامنية فإن بعضها الآخر مثل الأمية والإنتماءات المحدودة سلبية
ومن المؤمل أن تزول مستقبلاً، كما أن سوء أو حسن بعضها يتوقف
على طريقة توظيفها مثال ذلك الروح القتالية والتاريخ الحضاري،
فالروح القتالية يمكن أن تتجه داخلياً فتنهك المجتمع فتكون شراً عليه
ويمكن توجيهها خارجياً إلى أعداء المجتمع فتكون خيراً ، كما أن
التاريخ الحضاري يمكن الإكتفاء باجتزاره بطريقة سلبية الغرض منها
تبرير واقع التخلف الحالي والدفاع عن الذات والتشبث بالماضي، كما
يمكن توظيفه بطريقة إيجابية لمعرفة الذات واستنهاض الشعب لإستعادة
مجده وموقعه الحضاري.

5- مشكلات المجتمع اليمني:

1- تعريف المشكلة: يمكن تعريف المشكلة بأنها إنحراف عما ينبغي، وهي – أي المشكلة – بهذا المعنى الواسع لا يكاد يخلو منها أي مجتمع إذ انه ما من مجتمع إلا وهو لدرجة أو أخرى دون ما ينبغي وأن كان من الواضح أن الإحساس بالمشكلات يتزايد وينمو في المجتمعات التي تمر بمرحلة التغيير سواء كان ذلك راجع لتنامي الوعي أو لما يسببه التغيير نفسه من مشكلات إضافية للمجتمع. ولعل ما يجب الإشارة إليه هنا هو أنه من الخطأ أن نفهم أن المشكلات هي كلها أمور سلبية محصلة لا خير فيها أبداً إذ أن استقراء الواقع يؤكد أن هذه المشكلات أو بعضها على الأقل تعتبر بما تسببه من تحد واستفزاز للبشر مصدراً أساسياً لدوافع الإجهاد والسعي والعمل، وهنالك نظرية تفسيرية للحضارات التاريخية البشرية تتبنى أساساً على نظرية التحدي والاستجابة ، والتحدي إنما يكون عن نوع من الإنحراف عما ينبغي (المشكلة). على أن التعريف أعلاه لا يحول – أن افترضنا الاتفاق عليه – دون الاختلاف في تعيين المشكلات في الواقع إذ انه ونتيجة لأن الناس قد يختلفون في تصورهم للإنحراف (ما ينبغي) يغدو أمراً وارداً أن يختلف الناس في تحديد المشكلات بل قد يصل الأمر إلى أن ما يعتبره البعض هو عن (ما ينبغي) يكون هو عين (المشكلة) في نظر البعض الآخر، ومن هنا تأتي – لإيجاد قاعدة مشتركة للحوار والنقاش- أهمية الاتفاق أولاً على ما ينبغي. والله الحمد أن مجتمعنا باعتباره مجتمعاً إيمانياً مسلماً لم يعاني يوماً إشكالاً أو صعوبة في تحديد (ما ينبغي)، إذ أن ما ينبغي وخاصة في عمومياته هو أمر واضح بالنسبة للمجتمع اليمني، بل

هو يشكل جزء أساسياً من تكوينه الإيماني والعقائدي حيث أن من طبيعة الدين الإسلامي أن يجد ولمعتنقيه ما ينبغي ولذلك ماكان في تاريخ المجتمع اليمني الإسلامي من خلاف حول ما ينبغي لم يكن على الأصول التي ظلت ثابتة على الدوام وإنما كان في التفاصيل وخاصة التي تتعلق بكيفية تطبيق أصول ما ينبغي على الواقع وهو اختلاف ليس بالضرورة أن يكون كله سلباً أو منقصة، ومن هنا كان من اليسير على المجتمع اليمني أن يقر بالإجماع الميثاق الوطني الذي أطر له ما ينبغي طبقاً لأصول خاصيته الإسلامية وواقعة الحالي. إذن (ما ينبغي) بالنسبة للمجتمع اليمني قد حددته له عقيدته الإسلامية وصاغه له الميثاق الوطني في إطار نظري يربط بين ما ينبغي وبين الواقع الكائن، ويبقى لكي نحدد مشكلات المجتمع اليمني – بعد أن حددنا ما ينبغي – أن نقارن واقع المجتمع اليوم بالحال الذي ينبغي أن يكون عليه كما يحدده الإسلام ويعبر عنه الميثاق الوطني، وبالمقارنة سنتمكن من تحديد الانحرافات والتي هي المشكلات نفسها.

2- تجذير المشكلات: أن حقيقة أن المشكلات تتولد بعضها عن بعض تعني

أن هنالك مشكلات أساسية وأخرى جانبية نتجت عنها ومن العبث بل من الخطورة بمكان أن ننشغل بمعالجة الأعراض والمشاكل الجانبية عن معالجة الأسباب والمشاكل الأصلية أو الأساسية، وبتعبير آخر : من الأهمية بمكان البحث عن جذور المشكلة وأصلها إذا ما كنا نريد علاجاً جذرياً للمشاكل، على أن محاولة تجذير المشكلة ليس بالأمر اليسير نظراً لتعدد المشكلات وتكون العلاقة بينها ليست علاقة علمية واضحة ذات إتجاه واحد بحيث يمكن – كما يعتقد البعض – إرجاع المشكلات كلها إلى مشكلة واحدة نعتبرها هي السبب الأول والأخير وأن علاجها كفيل بالقضاء على كل المشكلات فذلك تبسيط مخل وتعميم لا يفيد وجاهل بحقيقة

تعقد تركيب المجتمع وتعدد عناصره والعلاقة التبادلية بين أجزائه المختلفة، بيد أن ذلك لا يعني في المقابل إيراد أكبر قدر من العوامل والأسباب من غير تمييز بينها لتعليل أو تفسير ظاهرة وحدة أو مشكلات المجتمع، وفي الحقيقة يبدو أن التجذير لا يمكن أن يكون إلا عملاً نسبياً نظراً لتشابك البناء الاجتماعي وتغيره المستمر وتقديرية الأمور الاجتماعية ولتعذر إمكان القول بأن شيئاً (مشكلة) من المجتمع قد نشأ من غير سبب لأن في ذلك إبطال لحقيقة السببية وإبطال هذه الحقيقة هو إبطال لمبدأ وأصل التفكير السليم.

3- أهم مشكلات المجتمع اليمني: للنظرة الأولى تبدو مشكلات المجتمع

اليمني متعددة ومتداخلة حتى أن المرء ليحتار بم يبدأ وكيف يتسلسل فر عرضها وأين هي المشكلات الأساسية وكيف نميزها عن أعراضها وعن المشاكل الثانوية، ودون الرأي المنهجي المتكامل الجوانب بهذا الخصوص صعوبات جمة سبق أن ذكرنا بعضها ، ومع أن لكل جانب من جوانب المجتمع اليمني مشكلاته فهناك المشكلات السياسية والمشكلات الاقتصادية والمشكلات الإدارية والمشكلات الاجتماعية إلى آخره، إلا أننا نؤثر في عرضنا هذا ألا نخوض في تفاصيل المشكلات الخاصة بكل جانب فدون ذلك الدراسات العلمية والتخصصية كما أن من المتوقع أن تتناول الدراسات الخاصة بالسياسة والخاصة بالاقتصاد و... الخ، المشكلات التفصيلية الخاصة بكل منها ولذلك وتمهيداً لتجذير أنسب لمشكلات المجتمع اليمني فإننا سنكتفي هنا بالإشارة إلى المشكلات التي نعتقد أن لها تأثيرها أن لم يكن على كل فمعظم الجوانب التفصيلية المشار سابقاً، وسنركز على مشكلات عنصر الثقافة باعتبار أنها تمثل أهم المشكلات نظراً لأن تغيير النفس والذي هو أمر أساسي لحل المشكلات والإنطلاقة

الحضارية (إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم) مرهون بتغيير ثقافتها، كما سنراعي في تركيزنا أيضاً المشكلات التي نعتقد أن وعي الشعب بها أمر أساسي لصلاحها:

أ- **مشكلات المجتمع اليمني الثقافية** : لعل من أهم مشكلات المجتمع اليمني الثقافية

1- مشكلات العقيدة: إذا كان من المؤكد أن العقيدة الإسلامية وهي عقيدة شعبنا هي أكثر العقائد السماوية والأرضية تجاوباً إيجابياً مع متطلبات التنمية الحضارية وذلك بدليل:

أ- **النظرة التحليلية**: وهي تؤكد فعالية عناصر التنمية الحضارية المتكاملة ودوافعها الذاتية في العقيدة الإسلامية كما تؤكد صلاحية هذه العناصر والدوافع لكل زمان ومكان مستبعدة بذلك إمكان الإدعاء بأن فعالية العقيدة الإسلامية وصلاحيتها مرتبطة بذلك الماضي البعيد وإنما لم تعد صالحة لعصرنا.

ب- **النظرة التاريخية**: والتي تعطي دليلاً واقعياً قاطعاً أن العقيدة الإسلامية قد استطاعت في مدة وجيزة أن تمكن المؤمنين بها من إقامة أكمل حضارة إنسانية تمر على التاريخ البشري حتى يومنا هذا، وهي بذلك قد دحضت الإدعاء بمثالية العقيدة الإسلامية وأكدت مقدرتها الواقعية على استنهاض الشعوب مهما كانت ضالة إمكاناتها المادية والبشرية وأنه لا مانع من أن تتكرر ذات التجربة وبصورة أمثل وأجدى في عصرنا هذا أو في المستقبل.

وإذا كان ذلك كذلك...، فإن هذا الواقع المتخلف حضارياً والذي يعيشه شعبنا اليمني حالياً لأكد دليل على أن علاقة الشعب اليمني بالعقيدة الإسلامية قد اعترتها بعض الإشكالات التي قللت من فاعلية العقيدة الإسلامية وعم الاستفادة من قدرتها على الدفع بالشعب اليمني للعبء الحضاري، أن أهم مشكلتين عقيدتين تعاني منها المجتمعات المسلمة كلها بدرجات متفاوتة:

أ- غياب بعض المعاني والمشاعر العقيدية عن الذهن المسلم: والدوافع لكل زمان ومكان مستبعدة بذلك إمكان الإدعاء بأن فعالية العقيدة الإسلامية وصلاحتها مرتبطة بذلك الماضي البعيد وأنها لم تعد صالحة لعصرنا.

ب- النظرة التاريخية: والتي تعطي دليلاً واقعياً قاطعاً أن العقيدة الإسلامية قد استطاعت في مدة وجيزة أن تمكن المؤمنين بها من إقامة أكمل حضارة إنسانية تمر على التاريخ البشري حتى يومنا هذا، وهي بذلك قد دحضت الإدعاء بمثالية العقيدة الإسلامية وأكدت مقدرتها الواقعية على استنهاض الشعوب مهما كانت ضالة إمكاناتها المادية والبشرية وأنه لا مانع من أن تتكرر ذات التجربة وبصورة أمثل وأجدى في عصرنا هذا أو في المستقبل وإذا كان ذلك كذلك....، فإن هذا الواقع المتخلف حضارياً والذي يعيشه شعبنا اليمني حالياً لأكد دليل على أن علاقة الشعب اليمني بالعقيدة الإسلامية قد اعترتها بعض الإشكالات التي قللت من فاعلية العقيدة الإسلامية وعدم الاستفادة من قدرتها على الدفع بالشعب اليمني للعبء الحضاري، أن أهم مشكلتين عقيدتين تعاني منها المجتمعات المسلمة كلها بدرجات متفاوتة:

أ- غياب بعض المعاني والمشاعر العقيدية عن الذهن المسلم: لقد بدأت العقلية الإسلامية منذ الماضي البعيد تسقط أو تتساقط عنها الكثير من المعاني والمشاعر الدينية الأساسية وكانت نتيجة هذا الإسقاط انحسار دائرة التصرفات والنشاطات ذات المنشأ والوجهة الدينية عند كثير من نشاطات المسلمين فخرج مثلاً النشاط السياسي وخرج النشاط الفني وخرج لحد م النشاط الإنتاجي... الخ، عن دائرة التعامل الإسلامي والخروج هنا هو خروج فكري مصحوب بالضرورة بخروج سلوكي، أي أن العقلية الإسلامية غاب عنها - رفضاً أو جهلاص أو سهواً - وجوب النظر إلى

جماع نشاطاتها من غير استثناء من منظور إسلامي وكان من البديهي بعد ذلك أن لا يأبه صاحب هذه العقلية فيما إذا كان سلوكه فيما يتعلق بالنشاطات المستتناة متفق مع الإسلام أم لا، ولعل أهم ما غاب عن العقلية الإسلامية من معاني ومقتضيات الدين الإسلامي من منظور حضاري هو جانب الإيجاب (الدعوة إلى إتيان عمل ما) من الهدى الإسلامي، فالملاحظ أنه كثيراً ما يغيب عن ذهننا أهمية وفضل العابدة أو كسب الأجر من خلال العمل والإقدام والتعبير وليس فقط من خلال الإنتهاء والإمساك والكف عن فعل المنهيات، صحيح أننا نعمل ونعمر لكن ذلك لا يتم في الغالب بدافع عقدي وإحساس عبادي بقدر ما هو يتم بدافع الحاجة المادية وحب الإمتلاك والتمتع والفرق كبير جداً بين العمل بدافع الحاجة وحب الملكية والمتعة فقط، وبين العمل بدافع عقدي غيبي وإحساس عبادي من غير اغماط لدافع الحاجة ونكران له، فالأول يكون محدوداً محدودية الحاجة الضرورية وغالباً ما يحول من الإستزادة منه بدافع حب الملكية والمتعة ما تصاحب العمل عادة من مشقة وصعوبة، أما الثاني فمن الواضح انه ازداد دفعاً إلى دافع الحاجة و - بلغة الرياضيات - كلما كان الدافع للعمل زائداً أو قوياً كلما كان العمل أكثر والإنتاج أوفر.

ولا شك أنه بقدر ما كان لعقيدة المجتمع من ارتباط بنشاطه الدنيوي بقدر ما اكتسب استحضر الدافع العقائدي في حركة التعمير أهمية خاصة في هذا المجتمع، وبالنظر إلى طبيعة الدين الإسلامي الشمولية وكون المسلمين بصفة عامة أوعى من غيرهم لتعاليم دينهم في حياتهم الدنيوية مما قلل فيهم دافع الكسب حباً للمتعة فإن استحضر الدافع العقائدي في حركة التعمير في المجتمع المسلم يبدو أمراً ضرورياً لرفد حركة التعمير ودفعها إلى الأمام وذلك أن غياب الدافع العقدي لحركة التعمير غالباً ما يوحي للمسلمين بأن حركة

التعمير أن هي إلا حركة دنيوية فحسب ولا يخفى من عند المسلمين من كراهية لكل ما يبدو عملاً دنيوياً بحتاً إذ لا يكاد يأتيه المسلم إلا على مضمض ونزولاً عند الضرورات المعاشية وهو أمر يؤثر سلبياً على حركة التعمير، ومما يدعم هذا القول أن حركة التعمير في المجتمعات المسيحية لم تتقدم إلا بعد أن تم الفصل بين الدين والدنيا في مشاعر المسيحيين في بعضها أو أدخلت حركة التعمير في الدين في بعضها الآخر (البروتستانت) وتفيد الدراسات الإحصائية أن الطريقة الثانية كانت أجدى وأفضل من الأولى.

ذلك من حيث الكم... والفرق أكبر من حيث النوع فالذي يعمل فقط لقضاء حاجياته لن يهمله أن يكون هذا العمل شريفاً أو كسباً نظيفاً أو متقناً إلا بقدر ما اقتضى ذلك قضاء حاجته وليس بالضرورة أن يتلزم قضاء الحاجة وشرف الوسيلة إليها، في حين أن الدافع العقائدي أو العبادي يقتضي بالضرورة أن يكون العمل شريفاً متقناً والكسب نظيفاً وإلا فإنه لا يفي بشروط العبادة " إن الله طيب لا يقبل إلا طيباً".

وربما كان غياب الدافع العقدي في حركة التعمير والعمل هو الذي كرس بطريقة غير مباشرة تخلف العلوم الحديثة عند المسلمين إذ أن العلوم الحديثة تجمع على الإهتمام بالتعمير والتغيير الدنيوي وإذا كان الكثير من المسلمين لا يجدون في أنفسهم دافعاً قوياً للتعمير الدنيوي نتيجة الفهم الخاطئ منهم للتعمير فمن الطبيعي ألا يهتموا بعلوم التعمير والتغيير الدنيوي (العلوم الحديثة) وينحصر اهتمامهم العلمي بالعلوم الشرعية بمعناها الضيق عندهم. وحتى عهد قريب لم تكن نهتم بتعليم أولادنا سوى أمور فقهية ولغوية معينة، واليوم وإن كنا قد بدأنا بالإهتمام بالعلوم الحديثة إلا أن هذا الإهتمام إنما جاء بدافع الحاجة ولمنافعتها البراقة ولم يأت انطلاقةً من واقعنا العقائدي ولا يكاد طلابنا في الكليات العلمية ولا علماءنا المهنيون يستشعرون بأنهم إنما يعبدون الله في

مدرجات العلوم ومختبراتها ومجالات تطبيقها العملي وأن ما يؤدونه هو واجب عقيدي ديني قبل أن يكون ضرورة معيشية أو رغبة في وضع اجتماعي معين، ولعل محدودية دوافعنا العلمية هي السبب وراء تقليديتنا العلمية إذ يمكن لعلمائنا وطلابنا العلميين أن يستجيبوا للضرورات المعيشية ويحققوا ما ينشدونه من وضع إجتماعي بمجرد التقليد العلمي ومن غير حاجة إلى الإبداع والإبتكار والذين لن يتحقق لنا بغيرهما أصالة حضارية أو تقدم علمي حقيقي.

ومن صور غياب بعض المعاني العقيدية الأساسية عن ذهن المسلم ظن أو اعتقاد البعض بأنه لا خرج عليه دينياً إذا هو لم يلتزم بما قد تقتضيه منه إتياناً أو انتهاء المصلحة الإجتماعية أو المصالح العامة التي لم تفصلها الشريعة، ويتضح ذلك في ضعف استجابتنا للقوانين التي تصدرها الدولة لتنظيم الحياة الجماعية وحسب ما تقتضيه المصلحة العامة كقانون المرور مثلاً أو قانون ترشيد الإستهلاك أو قانون الخدمة المدنية، وصحيح أن هنالك أسباباً أخرى لضعف إلتزامنا بمثل هذه القوانين إلا أن هذه الأسباب إنما تنبني دائماً على أساس أن هذا الأمر غير ملزم دينياً وإنما هي مجرد قوانين وضعية لن نؤجر عليها إذا إلتزمنا بها إذ لو توفرت لدينا القناعة بأن الإلتزام بهذه القوانين هو أمر ديني ومجال من مجالات العبادة لإتخذنا منها موقفاً آخر غير موقفنا الحالي ونا قد سعينا إلى إزالة الأسباب والسلبيات التي تصاحب هذه القوانين بدلاً من عصيانها وعدم الإلتزام بها بحجة ما معها من سلبيات.

وعلى كل لسنا هنا بصدد تتبع المعاني والمفاهيم العقيدية التي غابت عن أذهاننا بقدر ما نحن بصدد التنبيه إلى الحقيقة نفسها من حيث المبدأ وإلى ما يترتب عليها من آثار سلبية خطيرة إذا أنه ونتيجة لغياب مثل هذه المعاني والمشاعر الدينية الحيوية عن أذهان المسلمين بدت العقيدة الإسلامية في مفهوم الكثيرين منهم على أنها مجموعة من المحرمات واللاآت وإن كان فيها من موجبات فهي

الموجبات الشعائرية التي توجب أداء الصلاة والصوم وغيرهما من الشعائر التعبدية ويتحول الدين الإسلامي بذلك من دين حركة وحيوية وإقدام وتعمير وإبداع إلى قوة محافظة تزين القعود والجمود والإنكماش عن الحياة، ولعل أخطر ما في الأمر أن تغيب هذه الحقيقة نفسها (أي حقيقة غياب بعض المعاني والمفاهيم الإسلامية الحيوية عن أذهان المسلمين) عن أذهان بعض مثقفينا الذين يهتمون بمشكلات مجتمعنا الحضارية فيعتقدون خطأ أما بعدم صلاحية الإسلام لإقامة حضارة عصرية أو - على أحسن الفروض - يعتقدون أن مشكلتنا الحضارية ليست لها علاقة بالإسلام لا سلباً ولا إيجاباً وأنه ليست هنالك أصلاً مشكلة عقيدية طالما أن الناس يؤدون شعائرهم التعبدية ولم يتخلوا عن أخلاقياتهم - بالمعنى الضيق للأخلاق - الفاضلة، وكأن الإسلام ليس منهجاً حضارياً متكاملأ وإنما هو مجرد شعائر تعبدية وأخلاقيات فاضلة. ومن جانب آخر فإن هذا الغياب الذهني لبعض المعاني والمشاعر الدينية الأساسية أعطى الفرصة لأن تحل محلها معان ومفاهيم أقل ما يمكن أن نقول عليها أنها معان ومفاهيم غير حضارية، وإلا لما كنا نعاني اليوم - تحت سيطرة هذه المعاني والمفاهيم على أذهاننا وسلوكنا - من هذا التخلف المزري عن ركب الحضارة.

ب- ضعف الإلتزام السلوكي: بالإضافة إلى مشكلة غياب بعض المعاني والمفاهيم الأساسية في عقيدتنا عن أذهاننا نعاني نحن أيضاً من مشكلة أخرى لعلها - من منظور حضاري - أقل تأثيراً وأهمية وهي ضعف إلتزامنا حتى بالمعاني والتعاليم الإسلامية التي هي حاضره في أذهاننا ولم تغب عنها أي المشكلة هنا هي بالدرجة الأولى مشكلة ضعف إلتزامي أو عصيان سلوكي وليست مشكلة مزدوجة ذهنية - سلوكية.

ومع أن الشعب اليمني يعتبر من أكثر الشعوب الإسلامية حفاظاً على الشعائر الدينية والتزاماً بما هو معلوم لديه من الإسلام إلا أن هنالك بعض المؤشرات التي تشير بوضوح إلى ما يعترى هذا الالتزام من ضعف وتمثل إحصائيات المباحث الجنائية – رغم عدم دقتها – بالإضافة إلى المخالفات الدينية التي لا تعنتي بها المباحث كالتعامل الربوي والإرتشاء وتقاعدنا عن القيام ببعض الواجبات الدينية المعروفة أيضاً كطلب العلم ومجافتنا لبعض الآداب الإسلامية المعروفة أيضاً... كلها مؤشرات لضعف التزامنا السلوكي بتعاليم عقيدتنا المعروفة لدينا. ومرة أخرى نعيد ما قلناه بدءاً من أن مقارنة يقينية حضارية عقيدتنا مع واقعنا الحضاري المتخلف تجعل أمراً بديهياً الإستنتاج بأن تخلفنا الحضاري لدليل قاطع وحاسم على تخلفنا في امتثال المعاني والتعاليم والدوافع الحضارية الكامنة في عقيدتنا سواء كان هذا التخلف عن الإمتثال نتيجة غياب هذه المعاني والدوافع عن أذهاننا أو نتيجة ثقافتنا وقعودنا عن الإلتزام بها سلوكاً رغم حضورها ووضوحها في أذهاننا.

2- المفاهيم الخاطئة: وتكمن خطورة المفاهيم الخاطئة في أن مفاهيم الإنسان بغض النظر عن خطأها أو صوابها، لها دور مؤثر في توجيه سلوكه وطريقة انفعاله وتعامله مع البيئة حوله. فإما كانت هذه المفاهيم خاطئة فإن ما يترتب عليها من سلوك فكري أو عملي سيكون بالضرورة خطأ، وليس للخطأ فائدة غير أنه يمكن أن يكون مصدر تعليم واعتبار للبعض القليل الذي يعرف كيف يتعلم من الأخطاء، أو أنه – أي الخطأ – قد يتسبب مصادفة في نفع غير مقصود، والمهم أن التنمية الحضارية الرشيدة لا يمكن أن تقوم على الأخطاء أو المصادفات، مع أن شيئاً من هذه أو تلك لا بد منه ولا سبيل إلى تفاديه في أيما عمل ضخم يمتد عبر السنين والقرون الطويلة، ويتطلب مشاركة الصغير والكبير، والعالم والجاهل، ولا شك أن لغياب المفهوم الذهني المتكامل للإسلام

– كما سبق توضيحه – أثره في أن تتولد وتترعرع هذه المفاهيم الخاطئة على أن ذلك لا يعني أنه هو السبب الوحيد وراء هذه المفاهيم الخاطئة بدليل أن بعض هذه المفاهيم لا نجد لها – بذات الحدة – في بعض المجتمعات غير المسلمة أصلاً، وكثيرة هي المفاهيم الخاطئة التي تعشش في أذهان بعضنا على اختلاف مستوياتهم ، فلألميين مفاهيم الخاطئة التي قد يشاركون فيها المتعلمون، ولكن للمتعلمين والمتقنين أيضاً مفاهيمهم الخاطئة في ضرب أمثلة نعتقد أن لها تأثيراً سلبياً مباشراً على عملية التنمية الحضارية في بلادنا.

أ- **النظرة الدونية لبعض المهن اليدوية:** الأمر الذي ترتبت عليه بعض الآثار السلبية سواء في المجال الإنتاجي كإنتاج وتسويق بعض المنتجات الزراعية كالفواكه والخضروات، أو في المجال الخدمي كمشكلة النظافة التي تعاني كل مدن اليمن بل وقراها أيضاً رغم الجهود المبذولة من الجهات الحكومية، مع أن هذا الأمر كان يمكن أن يقوم بالدور الأكبر فيه المواطنين خاصة والنظافة من الإيمان والإيمان يمان، وكان يمكن للمواطنين أن يوفرنا بذلك جهود الحكومة التي كان يمكن أن توجه إلى جهات أولى بالجهد الحكومي، ومما يؤسف له أنه حتى المتعلمين منا لم ينجوا من خطأ النظرة الدونية لبعض المهن اليدوية، ويبدو ذلك واضحاً في مقاومة طلابنا الإنتظام في التعليم الفني والمهني ووصل الأمر أحياناً أنه من حوالي 120 طالباً أوفدوا رسمياً للخارج من قبل الدولة للتعليم الفني والمهني رفض ما يزيد عن 94% منهم (أي 113) الإستمرار في التعليم الفني¹.

ب- **المفهوم الخاطئ عن وضع المرأة ودورها في الحياة العامة:** فبينما يحرم فريق المرأة من معظم حقوقها ودورها في الحياة العامة ويحاول أن يقنن هذا التحريم بأن يلبسه لباساً دينياً، أو أخلاقياً، نجد فريقاً آخر يريد أن يكلف

¹ صحيفة الثورة 16-4-1985م، الصفحة الثالثة

المرأة بأدوار لا تتفق ودورها الطبيعي والشرعي وتتناقض مع أخلاقيتين كأمة مسلمة، وفي كلتا الحالتين فإن المرأة لا تقوم بدورها الشرعي المناط بها في عملية التنمية الحضارية ولأهمية دور المرأة في عملية التنمية الحضارية فإنه من المتعذر قيام تنمية حضارية متكاملة في غياب مشاركة رشيدة وفاعلة من قبل المرأة.

ج- جزئية المفهوم الحضاري: حيث نجد أن البعض يختصر التنمية على التنمية الاقتصادية ويعتقد أن التغيير الاقتصادي وحده كفيل بأن يولد التغييرات الأخرى التي تستلزمها التنمية الحضارية أو أن الحضارة إنما هي التقدم المادي أو الوفرة الإنتاجية فقط. وفي الجانب الآخر نجد من يقلل من دور التنمية الاقتصادية ويركز على التغيير السياسي أو الوعظ الأخلاقي وكأن الوضع السياسي أو الأخلاقي لا يتأثران بالأوضاع الاقتصادية. ولا يقتصر سلبيات مثل هذه النظرات الجزئية على أنها تحول دون استغلال إمكانات كفاءات أصحابها في المجالات التي يرفضونها، وإنما تتعدى ذلك إلى أنها قد تخلق صراعاً فيما بين أصحاب النظرات الجزئية المتضاربة، وستنفذ هذا الصراع جل جهدهم وإمكاناتهم التي كان يمكن أن توجه نحو التنمية.

3- العادات والسلوكيات الضارة: من هذه العادات والسلوكيات التي تتضارب مع التنمية الحضارية الشاملة والسريعة:

أ- تعاطي القات: ولا يخفى مدى إنتشار هذه العادة ومدى الأضرار التي تتسبب عنها، سواء من حيث التنمية البشرية أو التنمية الاقتصادية، والمؤسف أن هذه العادة تنتشر أيضاً حتى في أوساط الجيل الناشئ المتعلم ومازلنا عاجزين أفراداً وحكومة عن اتخاذ أية خطوات عملية ملموسة في إتجاه الحد من تغلغل هذه العادة .

ب- السلوك القبلي: وكثيرة هي صور السلوك القبلي التي تعوق التنمية الحضارية في اليمن، ومن هذه الصور: الصراعات القبلية التي تقوم من وقت لآخر، ويستنفد كثيراً من جهودها، وتكلف الوطن خسارات بشرية ومادية كبيرة، بالإضافة إلى اضطرار القبائل إلى تخصيص جزء كبير من الأموال التي كان يمكن استغلالها في المجال الإنتاجي، لأغراض التسلح اللازم لكسب الصراعات القبلية، وكذلك انشغال جزء كبير من رجال القبائل بحمل السلام عن حمل معول الإنتاج وترك مهمة العمل الإنتاجي في الريف للمرأة والصغار. وقد أدى السلوك القبلي في الريف اليمني إلى الحد من سلطة الدولة – ومن ثم حجماتها التنموية وإيراداتها – في بعض الريف، بل وإلى مقاومة هذه القبائل أحياناً بقوة السلاح لبعض الإجراءات التي تقوم بها الدولة كإجراءات الترشيد الاقتصادي. ولم تقتصر مساوئ السلوك القبلي على الريف فقط بل أننا نجد السلوك القبلي حتى في المدن، وفي دواوين الحكومة، حيث نجد أن كثيراً، ما تتم التعيينات في الوظائف الحكومية على أسس قبلية، ومحاباة عشائرية لا تراعي كثيراً أولوية الكفاءة والأهلية العلمية مما ضاعف من مساوئ الجهاز الإداري، والحكومي الذي يعاني أصلاً من نقص في الكفاءات الوطنية وضعف في الأداء والإنتاج، ولعل الكثير من مشاكلنا الإدارية كعدم الانضباط في الدوام في العمل الرسمي وبعض مشاكلنا العامة كالمشاكل الأمنية ليست إلا انعكاساً لروحنا القبلية.

ج- أوجه الأنفاق المشوهة: التي لا تراعي الأولويات التي تتناسب مع وضعنا الحالي في سلم التنمية الحضارية¹.

4- الأمية: والأمية أنواع أو قل درجات، تبدأ بالأمية الأبجدية وتنتهي بالأمية الحضارية، وبينهما (أميات) كثيرة تتعدد بتعدد المعايير التي يمكن الرجوع

¹ ظاهرة الهجرة اليمنية ص 178 (سوء الاستغلال)

إليها لتحديد الأمية كما ونوعاً في مجتمع ما، ففي الدول المتقدمة مثلاً الأمي هو من لا يعرف كيف يستعمل الكمبيوتر، بينما الدول الأقل منها تقدماً قد تتحدث عن الأمية المهنية، أو الأمية الإدارية، وربما الأبجدية. ومن المؤسف أنه أياً كان معيار الأمية، وأياً كان نوعها ودرجتها، تجدنا نعاني منها في اليمن أشد ما يمكن أن يكون العناء، ولا أدل على ذلك من أننا نعاني حتى اليوم من أبسط درجات الأمية وأعنى الأمية الأبجدية، حيث تؤكد إحصائيات 75 أن ما لا يقل عن 82% من سكان اليمن مازالوا أميين بمعيار المقدرة على القراءة والكتابة، وترتفع هذه النسبة كثيراً بين الجيل الفاعل أي الذين هم في سن الإنتاج والعمل، الأمر الذي يعوق كثيراً عملية الإنتاج والتنمية الحضارية. وعن الأمية المهنية تشير الإحصائيات إلى عجز شديد حتى على مستوى فئة خريجي الإعدادية، أو الابتدائي الذين نال تدريباً مهنيًا، ناهيك عما فوقها من فئات مهنية، وطبقاً لإحصائيات الجهاز المركزي للتخطيط فإن العجز المحتمل في فئة خريجي الإعدادية للفترة 82/86 يبلغ حوالي 39 ألف خريجاً ذلك في الوقت الذي نجد فيه في دول أخرى نامية فائضاً حتى في خريجي الجامعات.

وفي الوقت الذي تولى فيه الدولة اهتماماً خاصاً بالتعليم وتستقدم من أجله خبراء والمعلمين بأموال طائلة تفاجئنا نتيجة امتحانات العام (84/83) بأسوأ مستوى نجاح للطلاب، وإذا كانت قلة المدارس في الماضي هي السبب في أمية الغالبية العظمى من المواطنين فإن كون نسبة المسجلين في فصولنا الدراسية أقل دائماً من سعتها الفعلية وكذا ظاهرة التسرب يؤكد أن مشكلة الأمية في بلادنا ليست هي مشكلة إمكانيات فقط وإنما هنالك أسباب أخرى تضعف من دوافع التعليم لدى المواطنين، وبما أن العلم هو الوسيلة التي لا يمكن الإستغناء عنها أبداً في تحقيق أي تنمية حضارية، فإنه لن يمكننا تحقيق

إنماء حضاري حتى يتم لنا التغلب على الجهل والامية في مختلف صورها وإشكالها.

5- **محدودية تطلعات وهموم الإنسان اليمني:** إن تطلعات الإنسان وهمومه إنما يعكس أساساً تكوينه الثقافي (العقدي، المفاهيمي التعليمي، التقني... الخ) ومعطيات بيئته، وبقدر حضارية ثقافته وتطلعاتها بقدر ما تكون تطلعاته حضارية وهمتع عالية، وإذا كانت ثقافة الشعب اليمني تعاني وكما سبق التوضيح – من مشكلات عدة حدث من فاعليتها الحضارية ومقدراتها الإبداعية فلا عجب أن تأتي تطلعات معظم أفراد الشعب اليمني محدودة أن لم نقل ساذجة، وتكمن خطورة محدودية طموحات وتطلعات شعب ما في أن هذه التطلعات والطموحات هي التي ستسغرق جهود هذا الشعب الذهنية والعضلية، فإذا ما كانت هذه التطلعات نفسها محدودة أو هامشية فإن ذلك يعني أن هذا الشعب سيظل مشغولاً – وهو يحسب أنه يحسن صنعاً- بأمور هامشية لا تتصل بأمور البناء الحضاري وأن قدراً غير يسير من جهوده ستضيع هدرًا وعبثاً.

والمتأمل في تطلعات الإنسان اليمني وطموحاته يلاحظ:

أولاً: أنها تنحصر في غالب الأمر في نطاق ضيق لا يتسع للتطلعات الحضارية العليا.

ثانياً: تعاني من سوء ترتيب للأولويات حتى داخل ذلك النطاق الضيق من التطلعات ولنضرب مثلاً على ذلك يمكنني أن أقول أنه في الوقت الذي يفترض فيه شبابنا أن يكون همهم الأول – بحكم سنهم وبحكم حاجة الدولة الماسة إلى الكفاءات العلمية – هو تحصيل العلم ، نجد أن معظم شبابنا تأتي هموم الهجرة، والزواج في مقدمة اهتماماتهم وتطلعاتهم الشخصية الملحة، وإذا كان ضعف نسبة التسجيل في فصولنا الدراسية وحجم التسرب الكبير في

المدارس، وضعف نسبة النجاح، والمستوى الضعيف لطلابنا حتى على مستوى الجامعة كلها مؤشرات، تؤكد لنا أن التعليم الذي كان من المفترض أن يكون في مقدمة هموم شبابنا يأتي في هامش اهتماماتهم وتطلعاتهم فإن - في المقابل - ارتفاع نسبة الهجرة، وخاصة ارتفاع نسبة المهاجرين من صغار السن (سن التعليم) في بلادنا قياساً إلى الدول الأخرى وسن الزواج المبكر جداً، وكذلك الارتفاع الجنوني للمهور وتكاليف الزواج، تعتبر كلها مؤشرات واقعية على كبر المساحة والمكانة المتقدمة اللتين تحتلها الهجرة والزواج بين هموم شبابنا، ولعل ذلك يسوقني إلى الإشارة أن السبب وراء فشل - حتى الآن - محاولاتنا الشعبية والرسمية لتيسير الزواج وتقليل تكاليفه إنما يرجع أساساً إلى أننا لم نتمكن بعد من جفع شبابنا إلى طموحات حضارية أعلى تأخذ عليه جزءاً من جهوده وأمواله التي لا يكاد يجدها - اليوم - مصرفاً إلا في دفع تكاليف الزواج أو اضعافها هدرًا في مقابل التخزين. وإذا ما جننا للنظر في هموم وتطلعات المهاجرين (مثلاً) والتي يمكن أن نتتبعها من خلال أوجه الصرف، نجد في المقدمة الصرف المسرف على الزواج، وشراء الكماليات الأثائية، والفيديو والتلفاز والسيارات، وبإختصار استهلاك المنتجات الحضارية، ونادراً ما تجد من يفكر في أن يستثمر ماله في تعليم نفسه، أو رفع مستواه الأكاديمي، وأندر منه الذين يستفهم تقدم الدول المتقدمة التي هاجروا إليها وتخلف وطنهم على التفكير في كيفية العمل للتقدم بوطنهم إلى مصاف تلك الدول المتقدمة.

وعموماً يمكن أن نلاحظ ضيق تطلعات الإنسان اليمني في استعداد الكثير في صرف ماله - مهما كان فقيراً - وجزء غير يسير من وقته اليومي في جلسات التخزين، كما نلاحظ أن الهموم الخاصة والهموم القبلية والعشائرية هي التي

ما زالت تطغى على هموم الوطن، والمصلحة العامة عند قطاع كبير من المواطنين.

وطالما أن هموم الإنسان اليمني وتطلعاته تكاد تنحصر في دائرة الهموم والطموحات الخاصة واستهلاك الحضارة الحالية، ولا تتعداها إلى التفكير في الهموم العامة والتنمية الحضارية لليمن، فإن اليمن ستظل تعيش على هامش حضارة العصر.

ب- مشكلة بيئية: إن أهم مشكلتين بيئيتين يعاني منهما المجتمع اليمني هما:

1- ضعف مصادرنا الطبيعية المعروفة حتى الآن مقارنة بمصادر الدول الغنية وكثافتنا السكانية.

2- صعوبة الإستغلال نتيجة لأسباب بيئية فضعف مصادر الماء مثلاً يساهم في ضعف استغلالنا للأراضي الزراعية حيث أن المشتغل منها حتى الآن أقل من 30%¹ من المساحة الكلية الصالحة للزراعة، كما أن عدم توفر مياه عذبة الحة للشرب له انعكاساته على صحة المجتمع ونشاطه ومن المؤكد أن الطبيعة الجبلية لليمن قد زادت من صعوبة التواصل بين السكان وهو أمر له انعكاساته السلبية على مختلف نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية، كما أن الوعورة الجبلية تحول دون إدخال الميكنة الزراعية لغرض تحسين الإنتاج الزراعي، ويساهم ضعف المصادر الطبيعية في ضعف مصادرنا التمويلية الذاتية وهو ما يعتبر عائقاً أساسياً في استغلال واستثمار مصادرنا الطبيعية.

ج- مشكلات خارجية: وهنا تظهر لنا انعكاسات الزمن السلبية على المجتمع اليمني إذ أن وجود مجتمع اليمن الحالي في زمان تقاصرت فيه المسافات وتشابكت فيه العلاقات الدولية بحيث أنه لم يعد من الممكن لأي مجتمع أن يعزل نفسه من تأثيرات المجتمع العالمي كما كان ممكناً لدرجة كبيرة في

¹ ظاهرة الهجرة اليمنية

الزمن الماضي، يجعل المجتمع اليمني عرضة لمشكلات كثيرة هي في الأصل – وإن كان تأثيرها يتوقف على حال المجتمع المتأثر ووضعه – ذات – منشأ خارجي ولعل من أهم هذه المشكلات:

1- الغزو الثقافي الخارجي والذي ليس من السهل وخاصة بعد انتشار الأقمار الصناعية وتجنيد بعض الدول لتفوقها الاقتصادي والإعلامي لهذا الغرض منع تأثيراته السلبية والتي تتناقض مع قيمنا وأخلاقنا الحضارية بل وحتى مسار التنمية الاقتصادية في بلادنا.

2- سيطرة الدول المتقدمة على النظام الاقتصادي العالمي الحالي وما نتج عنها من معاملة غير عادلة وغير متكافئة تتسبب في تضرر الدول النامية في مجال التجارة الدولية، وإعاقة نمو اقتصادها وهو الأمر الذي انتبهت له الدول النامية وبدأت تحتج عليه من خلال دعوتها إلى نظام اقتصادي عالمي جديد كما بدأت تدعو أيضاً إلى نظام إعلامي جديد.

3- ومما يزيد من تأثيرات المشكلات الخارجية للمجتمع اليمني الوضع الإستراتيجي لبلادنا من حيث الموقع الجغرافي والسياسي والأمني وما نتج عن ذلك من محاولة القوى العظمى وحليفاتها على إيجاد مراكز قوى تابعة لها في بلادنا بالتسلل من خلال حاجتنا الملحة للمساعدات في مختلف المجالات.